المشروعات الصغيرة كإحدي محاور تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم

د. هشام محمود حافظ **د. جيهان حسن سيد**

مدرس التخطيط العمرانى بقسم التخطيط العمرانى

كلية التخطيط العمرانى والإقليمى – جامعة القاهرة

*** الملخص**

الهدف الأساسي الذي يتم محاولة الوصول إليه هو تفعيل دور المشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الإقتصادية/ العمرانية بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم، حيث أن تلك التجمعات غالبا ما يتم تهميشها للعديد من الأسباب، أهمها عدم قدرتها علي التأثير القوي والمباشر في البيئة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وهو ما أدي في النهاية إلي شبه إنعزالها وزيادة الفجوة بينها وبين بقية التجمعات العمرانية في مصر، وفي محاولة العمل علي تقليل التفاوت بين التجمعات العمرانية في مصر ومحاولة زيادة دور التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، فإنه سيتم تناول هذا الموضوع من خلال جانبين اساسيين لمحاولة تحقيق التنمية والإتزان بالعمران والاقتصاد في مصر:

الجانب الأول: في ظل ما تتسم به هذه التجمعات العمرانية من صغر حجم السكان وصغر حجم السوق وانخفاض مستوى الموارد البشرية المتاحة بها، وضعف مستوي البنية الأساسية والخدمات وقيود وسائل التمويل وضعف آلياته، فإنه لا يمكن لهذه التجمعات العمرانية صغيرة الحجم أن تجذب أو توفر البيئة الجاذبة والحاضنة للمشروعات الإقتصادية الكبري، ولكنها قد تكون أكثر قدرة على جذب المشروعات الصغيرة التي يمكن أن توفر البيئة الملائمة لها.

الجانب الثاني: نظرا لأن التوجه الحالي للدولة هو عدم الدعم المباشر للأنشطة الإقتصادية، ولأن بنية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم تكون أكثر ملاءمة للمشروعات الصغيرة، فمن هنا تظهر إشكالية البحث الرئيسية التي تتمثل في أهمية تشجيع القطاع الخاص فى إنشاء وإقامة المشروعات الصغيرة بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم من خلال طرح مجموعة من الجوانب الإدارية والتنظيمية وتحديد الآليات اللازمة لزيادة هذا الدور وجذب المزيد من المشروعات الصغيرة بما يحقق اهدف التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق جزء من التوازن المفقود بين التجمعات العمرانية في مصر.

الكلمات الدالة: التجمعات العمرانية صغيرة الحجم - المشروعات الصغيرة – الجوانب الإدارية والتشريعية والمؤسسية

مقدمة

المشروعات الصغيرة، تم إستخدامها كمحور رئيسي في العديد من الدول لتحقيق التنمية الإقتصادية وذلك لسهولة توفير فرص عمل في هذه النوعية من المشروعات، خاصة في الإقتصاد المحلي، وفي التجمعات العمرانية والمدن صغيرة الحجم، التي غالباً ما تمثل عبء عمراني في معظم الدول النامية لضعف إنتاجيتها مقارنة بالمدن الكبري، وفي مصر، مثلها مثل الكثير من الدول، بدأت تجربة المشروعات الصغيرة، منذ اكثر من نصف قرن لتوفير فرص العمل، وتم التوجه نحو المشروعات الصغيرة لسهولة الإستثمار فيها، ولملاءمتها مع البيئات المحلية، ولتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار فى المشروعات بصفة عامة، والصغيرة بصفة خاصة، تبنت الدولة مشروع "دعم المشروعات الصغيرة"، من خلال إطار إداري تنظيمي في محاولة لمشاركة فعالة من القطاع الخاص مما يعمل علي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

ونظراً لأن التجمعات العمرانية صغيرة الحجم غالباً ما لا يتم الإهتمام بها من جانب، ونظراً لأن المشروعات التي تتناسب مع خصائص وإمكانات هذه التجمعات العمرانية صغيرة الحجم هي المشروعات الصغيرة، فإنه من الملائم أن يتم توجيه المشروعات الصغيرة إلى تلك التجمعات بحيث تعمل علي زيادة التنمية العمرانية بها مما يزيد من مساهمتها وإنتاجيتها الإقتصادية وبالتالي العمرانية.

ونظراً لأن عملية التنمية ترتبط بالعديد من الجوانب التنظيمية، فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى تحديد الآليات الإدارية والتشريعية والمؤسسية لتشجيع وتفعيل دور القطاع الخاص فى المشروعات الصغيرة بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم بشكل يعالج المشاكل الحالية ويحقق اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، ويتم ذلك من خلال دراسة مجموعة من النقاط تتمثل في:

- المشروعات الصغيرة وعلاقتها بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم والقطاع الخاص بمصر.
- الخصائص العامة للمشروعات الصغيرة.
- القيود والصعوبات التى تواجه المشروعات الصغيرة فى تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم.
- التجربة المصرية فى المشروعات الصغيرة.
- تجارب مساهمة المشروعات الصغيرة في التنمية.
- آليات تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم من خلال المشروعات الصغيرة.

منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الذي تم تطبيقه على المشروعات والتجمعات العمرانية صغيرة الحجم، وعلى تحليل مضمون لبعض التجارب، وقد تم تنظيم البحث من خلال محورين، الأول خاص بالمشروعات

الصغيرة والثاني خاص بالتجمعات صغيرة الحجم ومحاولة الربط بينهما من خلال إستعراض التجارب المختلفة وتحليلها والخروج بالدروس المستفادة في الجوانب التي يمكن أن تحقق تنمية في التجمعات العمرانية الصغيرة من خلال محور المشروعات الصغيرة (شكل١).

شكل (١) الإجراءات المنهجية للبحث

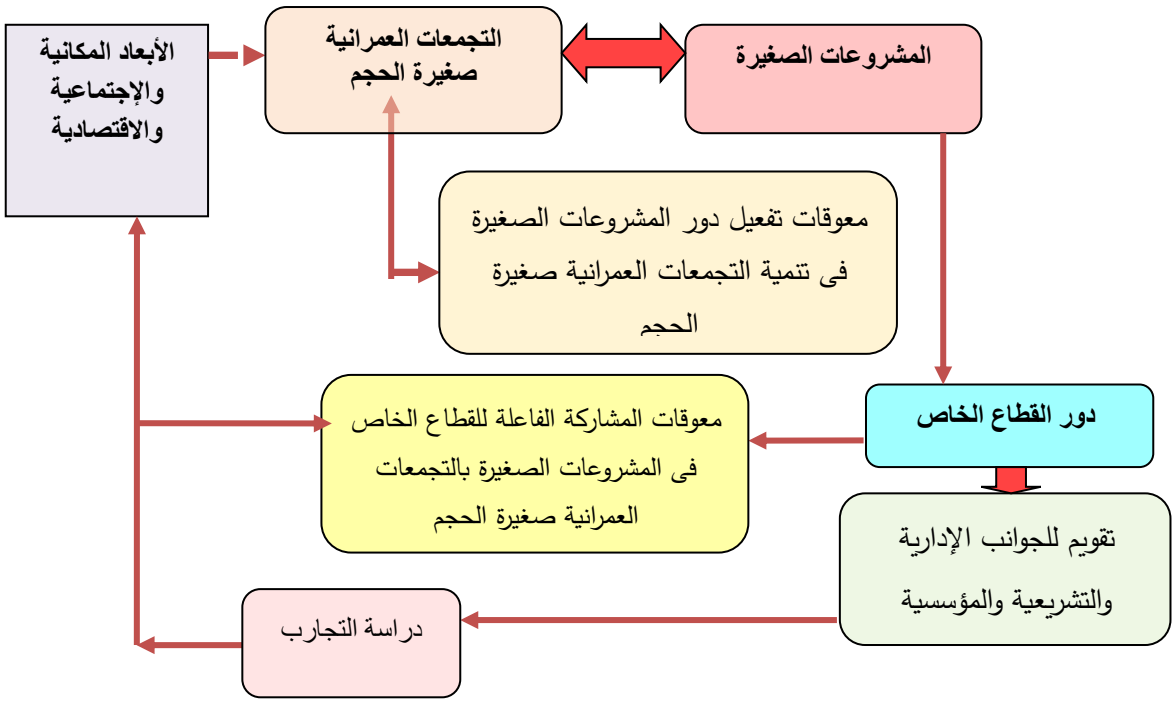

محوري البحث: المشروعات الصغيرة - التجمعات العمرانية صغيرة الحجم

يتم تعريف المنشآت الصغيرة اعتماداً على مجموعة من المعايير، منها عدد العمال، حجم رأس المال، أوخليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أومعايير أخرى،

فيعرفها البنك الدولي (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٦) باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من ٥٠ عاملاً. ويقصد بها في أحكام قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم١٤١ لسنة ٢٠٠٤ كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملا.

اما تعريف بنك التنمية الصناعية (بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، ٢٠١١) في مصر للمشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لاتزيد التكلفة الاستثمارية لها بعد استبعاد تكلفة الأرض والمباني عن١,١ مليون جنيه مصري. أما اتحاد الصناعات المصرية فقد عرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تبلغ استثماراتها الكلية ٥٥٠ ألف جنيه، ولا تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل.

ويقصد بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم فى هذا البحث مجموعة المدن الأقل من ١٠٠ ألف نسمة وتمثل حوالي ٥٦٪ من المدن المصرية بالإضافة إلى القري.

١ العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتجمعات العمرانية صغيرة الحجم والقطاع الخاص في مصر

تظهر العلاقة بين كل من المشروعات الصغيرة والتجمعات العمرانية صغيرة الحجم والقطاع الخاص فى كونهم إحدي المنظومات التي يمكن الإستفادة منها لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية بالحالة المصرية، حيث تمثل التجمعات العمرانية صغيرة الحجم حوالي ٥٦٪ من المدن وكل القري تقريبا، والمشروعات الصغيرة تساهم بحوالي ٢٤٪ من الناتج المحلي وحوالي ٧٥٪ من القوي العاملة (بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، ٢٠١١) ، والقطاع الخاص هو الذي يمثل معظم المشروعات الصغيرة، ومن هنا فإنه تظهر أهمية هذه العلاقة في إمكانية معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه التجمعات العمرانية صغيرة الحجم - البطالة والهجرة وانخفاض مؤشرات جودة الحياة- من خلال التعامل مع تلك المنظومة، حيث تمثل المشروعات الصغيرة القاعدة الاقتصادية لسكان معظم التجمعات العمرانية صغيرة الحجم بمصر، التى لم تجذب انشطة المشروعات الكبرى -الحكومية أو الخاصة-، نتيجة للكثير من العوامل والتى من اهمها موقعها ودورها الوظيفى وقاعدتها الاقتصادية التى فى معظمها تعتمد على نشاط الخدمات، لذا فإن دراسة كيفية تفعيل العلاقة يمكن أن يساهم بالفعل في تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم.

٢ الخصائص العامة للمشروعات الصغيرة

خصائص المشروعات الصغيرة منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها بصورة مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بقدرتها في التعامل مع المشكلات التي تواجهها، ويمكن حصر خصائص المشروعات الصغيرة فيما يلي (المحروق، ٢٠٠٦):

- مالك المنشأة هو مديرها وبالتالي فان الادارة والإشراف المباشر، من قبل مالك المشروع، يؤثر على زيادة االمرونة فى الإدارة لضمان نجاح عمل المشروع.
- سهولة الاعتماد على الموارد المحلية الأولية مما يساهم في خفض التكلفة الانتاجية، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف.
- إحتياجها لمساحات صغيرة نسبيا نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها.
- إعتبارها صناعات مغذية ومكملة للصناعات المتوسطة والكبيرة.
- إمكانية تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات، وسرعة تغير الإنتاج انسجاماً ومراعاة لاحتياجات السوق.
- الإسهام في رفع المستوى المعيشي للقائمين عليها.
- تلبية جزءً كبير من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة.
- إمكانية إقامتها في المناطق النائية.
- انخفاض درجة المخاطرة في المشروع.

٣ القيود والصعوبات التى تواجه المشروعات الصغيرة فى تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم

تتنوع الصعوبات بين نوعية مرتبطة بطبيعة المشروعات الصغيرة، رغم كونها أحد الركائز الأساسية للنشاط المحلى بتلك التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، وأخرى مرتبطة بخصائص التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، بالنسبة للصعوبات التى تواجه المشروعات الصغيرة للمساهمة فى تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، يمكن تقسيمها الى صعوبات عامة على مستوى الدولة ككل، ومنها ما هو خاص بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم.

١/٣ الصعوبات العامة

القيود التشريعية والتنظيمية التى تصيغها الجوانب الإدارية، فوفقاً للبنك المركزي المصري، فإن ٦٦٪ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة لديها شكوي من التعامل مع البنوك تتمثل في إرتفاع الفوائد والعمولات والمصاريف الإدارية و٦١٪ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة لديها شكوي من كثرة الضمانات المطلوبة، و٥٣٪ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة لديها شكوي من طول الإجراءت وصعوبتها، و٣٧٪ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة لديها شكوي من كثرة المستندات المطلوبة، ويشكو أصحاب المشروعات الصغيرة

والمتوسطة من المدة الطويلة لإعداد المستندات والضمانات اللازمة وصعوبة إستخراج التراخيص (علي ومحمد ٢٠١٥) قيود التمويل وعدم تعدد آلياته، حيث تواجه المشروعات الصغيرة عقبات في الحصول على التمويل أكثر من المشروعات الكبيرة خصوصاً من حيث تكلفة الإئتمان، فأسعار الفائدة في تمويل المشروعات الصغيرة أعلى من تمويل الشركات الكبري.

القيود المتعلقة بقدرات القطاع نفسه، وقدرته في التعامل في بيئة الإستثمار، منها ما يتعلق بالتراخيص وطول فترة الموافقة وتعدد الجهات التي يتم التعامل معها، ومنها ما هو مرتبط بالتسويق وعدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الكبيرة، فضلاً عن المشاكل المرتبطة بضعف القدرات الإدارية والفنية والتنظيمية لهذه المشروعات.

٢/٣ الصعوبات الخاصة بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم

إن التجمعات العمرانية صغيرة الحجم لها طبيعتها وخصائصها، فهي غالباً ما تحولت من قرية إلى مدينة بصورة إدارية، دون ان يكون لها بالفعل مقومات المدينة، لذا فإن عملية التحكم والسيطرة غالباً ما تكون مختلفة عن المدن الكبري، ومن هنا تظهر العديد من الصعوبات المرتبطة بخصائص تلك التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، خاصة في علاقتها بالمشروعات الصغيرة، والتي يمكن أن تتمثل في (عبادي، ٢٠١٥):

- بعد هذه التجمعات العمرانية صغيرة الحجم عن مصادر المكونات الاساسية اللازمة للمشروعات مثل المواد الخام مما يساهم فى زيادة التكاليف وصعوبة المنافسة،
- عدم وجود فكرة منظومة التجمعات التي تتكامل مع بعضها لتحقيق الهدف من التنمية.
- صعوبة تكامل المشروعات المتواجدة بالتجمعات صغيرة الحجم مع المصانع الكبيرة البعيدة عنها الموجودة بالمدن الكبري (لتحقيق التشابك الرأسى).
- صعوبة توفير الخدمات اللوجستية وتدهور البنية الاساسية لتلك التجمعات العمرانية صغيرة الحجم.
- صغر الحجم السكانى وارتفاع معدلات الهجرة بهذه التجمعات العمرانية صغيرة الحجم واقليمها الريفى مما يؤدى إلى ضعف السوق المتاحة لنمو المشروعات الصغيرة،
- انخفاض مستوى التعليم، وبصفة خاصة التعليم الفنى والتدريب، مما يؤدى الى انخفاض مستوى جودة انتاج هذه المشروعات وصعوبة المنافسة.
- انخفاض مستوى الدخل بشكل عام لسكان هذه التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، ووقوع معظم قرى اقليمها فى تصنيف القرى الاكثر فقرا، مما يساهم فى انخفاض الطلب على انتاج هذه المشروعات.
- صغر حجم السوق وزيادة الطلب على المنتجات الصينية لرخص سعرها مما ساهم فى ركود منتجات المشروعات الصغيرة المحلية.
- ارتفاع تكاليف توفير البنية الاساسية (الطاقة والمياة) وصعوبة توفيرها فى بعض المواقع بتلك التجمعات العمرانية صغيرة الحجم مما يؤدى الى هجرة بعض المشروعات الصغيرة الى المدن المركزية بالإقليم،
- عدم كفاية رأس المال المقدم من قبل مؤسسي المشروعات الصغيرة، المقيمين بتلك التجمعات، لتمويل عملياتها اللازمة لبقائها واستمرارها.
- صعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة نظرا لعدم تواجدها بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم.
- انتشار الصفة غير الرسمية بالمشروعات الصغيرة بالتجمعات صغيرة الحجم أدت الى صعوبة تطويرها، حيث أن تلك الأنشطة لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، وبالتالي يصعب التعامل معها لأنها غير مرئية بالنسبة للنظام.
- إن صغر حجم التشغيل، نتيجة لصغر حجم سوق التجمع العمراني، وعدم إستقراره يصعب بصورة أكثر من رصده ودراسة علاقته بالتجمع العمراني.
- محدودية رأس المال المستثمر (الأراضى أو المبانى مملوكة لصاحب المنشأة أو مستأجرة، بالاضافة الى احتمال وجود تداخل بين استخدام المبنى كمكان عمل وكمحل إقامة)، وهي الصفة الغالبة في التجمعات صغيرة الحجم.
- اعتماد المشروعات الصغيرة بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم على التشغيل اليدوي (٥٤٪ منها يعتمد على التشغيل اليدوي، و٣٨٪ منها على الطاقة الكهربائية و٨٪ على الغاز).

- تمثل القدرات الإدارية والتكنولوجية المتدنية للمشروعات الصغيرة عائقاً كبيراً أمام تحقيق التكامل مع المنشآت الكبيرة.

ومن هنا نجد أن هناك العديد من الجوانب التي تعيق أو تؤخر عملية تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم بصورة تقليدية، على الرغم من أن الصناعات الصغيرة، بطبيعتها، تكون أكثر ملاءمة للمدن صغيرة الحجم، إلا أنه يمكن أن يتم التوجه نحو آلية أخري قد تساهم في عملية التنمية من خلال تشجيع الأفراد والقطاع الخاص بمفهومه العام على الدخول في مشروعات في التجمعات العمرانية صغيرة الحجم.

٣/٣ معوقات مشاركة القطاع الخاص فى المشروعات الصغيرة بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم

تختلف خصائص التجمعات صغيرة الحجم عن التجمعات الكبري في العديد من الجوانب، خاصة الإقتصادية منها، نظرا للصغر النسبي في كل الجوانب في التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، وهو الأمر الذي انعكس على إحجام مشاركة القطاع الخاص في إقامة مشروعات في التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، ولعل من أهم أسباب ذلك:

- الإجراءات الضريبية المتشددة أو القيود المتعلقة بالقيود النوعية (من الجوانب المؤسسية الحكومية) على إعتبار انها مخالفة للقانون في أحيان كثيرة في الجوانب المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين السلامة المهنية أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية والرقابة على الجودة.
- عدم الانسجام والتناغم بين المتطلبات الحديثة لعملية الإنتاج والتصنيع وبين الإمكانات المالية للمستثمرين فى المشروعات الصغيرة بهذه التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، فهي لم تصبح صغيرة لأسباب تقنية أو اقتصادية، بل هي صغيرة أساساً نظراً لإمكانياتها المالية والتي لا تتناسب مع الأعباء التي يفرضها التكيف مع القوانين سواء الضريبية منها أو الاجتماعية خاصة عندما لا تراعي الجوانب المؤسسية المسئولة عن تطبيق القوانين بعض الاعتبارات والأولويات المتعلقة بأوضاع هذه التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، وتعاملها نفس معاملة المدن الكبرى ذات الوفورات الخارجية الكبيرة.
- عدم تحفيز المشروعات الصغيرة بحرمانها من بعض الامتيازات التي تخص حداً معيناً من رأس المال الثابت والتي غالباً ما تكون على شكل إعفاءات جمركية أو ضريبية. وهذا بحد ذاته ما يدفع المشروعات الصغيرة للعمل بشكل غير رسمى.
- عدم قدرة المشروعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية، فهذه المشروعات في معظمها نشأت لسد احتياجات السوق المحلية من السلع ذات النوعية الملائمة لمستويات المعيشة في هذه التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، يجعلها غير قادرة على البقاء والاستمرار مع غزو المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية، فى ظل غياب الرؤية السياسية والشعبية لتشجيع المنتج المحلى.
- محدودية التسويق حيث يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع مثل عدد السكان، ودخل الفرد والسلع المنافسة.
- تعدد معوقات التمويل ومنها ارتفاع تكلفة القروض لارتفاع درجة المخاطر، وارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع وهذه نقطة ذات أهمية خاصة لأن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.
- فرض مؤسسات التمويل الوصاية على المشروع الصغير وغياب الثقة فى ادارة المشروع، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة.
- افتقار أغلب القائمين على هذه المشروعات خبرة التعامل مع الوحدات المصرفية والخبرة والقدرات التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية.

ومن هنا نجد أن الأمر يحتاج إلى دراسة الجوانب التي يمكن أن تساهم في مواجهة الصعوبات بهدف تحقيق التنمية والإرتقاء بمستوي التجمعات صغيرة الحجم في المعمور المصري وتقليل الفوارق بينها وبين المدن المتوسطة والكبرى.

٤ التجربة المصرية فى المشروعات الصغيرة

إذا كان الهدف هو تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم وتحسين البيئة العمرانية والإجتماعية والإقتصادية بها، فإن العنصر الحاكم هو الأنشطة وفرص العمل بهذه التجمعات، ونظرا لصعوبة قيام الحكومات بتوفير

فرص عمل وإرتفاع تكلفتها، فإن دراسة المشروعات الصغيرة، يمكن أن تكون لها دور فعال في تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم (الأكثر ملاءمة للمشروعات الصغيرة).

وقد بدأت عملية الاهتمام بفكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر منذ عام ١٩٩١ من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة، وقد بلغ عددها حتى عام ١٩٩٨ أكثر من ٨٦ ألف مشروع صغير، منها ٤٥ ألف مشروع صغير جدًا يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية)، وبلغت نسبتها حوالي ٥٢٪ من إجمالي المشروعات في مصر بفرص عمل تصل إلى حوالي ٥٢٪ من العمالة، وتبلغ نسبة المشروعات التى توظف أقل من ٥٠ عامل حوالي ٩٩٪من إجمالي عدد المشروعات التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي. ويساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن ٨٠ % من إجمالي القيمة المضافة، ويعمل فيها حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل(رشدي، ٢٠١٧)

ومن اهم البرامج التى تبنتها الدولة لتحفيز هذه المشروعات مايلى:

- مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة.
- تقديم برنامج ضمان بنسبة ٥٠٪ من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي.
- تقديم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر والأهلي وفيصل الإسلامي المصري وناصر الاجتماعي) قروضاً للمشروعات الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل.
- إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام١٩٩١م للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامجه تنمية المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم الفني والمالي لها.
- وضع خطط لإنشاء مجمعات للمشروعات الصغيرة جدول (١).

وتعتمد المؤسسات الصغيرة بصورة رئيسية في مصر على الملكية الفردية (حوالى ٦٠٪ من إجمالي عدد المؤسّسات)، وتعمل ٩٠٪ من المشروعات الصغيرة في قطاعين هما قطاع الصناعة ٥١٪ والتجارة ٤٠,٥٪ بإجمالي ٩١,٥٪، وتتنوع باقي المشروعات على الانشطة الاقتصادية الاخرى، وتتميز معظمها بأنها أعمال حرفية يدوية التي تمثل الخامات المحلية التقليدية العناصر الاساسية للإنتاج، كما أنها تعتمد على الانتشار الجغرافي، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها، وتوفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية.

جدول (١) خطة الدولة لإنشاء مجمعات المشروعات الصغيرة لعام ٢٠١٤

الموقع	المنطقة الصناعية	عدد	مساحة (بالفدان)	مدة التنفيذ (شهر)	فرص العمل	التكلفة التقديرية الاجمالية بالمليون جنيه
الاسكندرية		3	25,5	9	3000	240
العاشر من رمضان	الصناعات المغذية للاجهزة المنزلية	1	17	9	1500	93.65
مطوبس-كفر الشيخ	المفروشات الصناعات الغذائية	3	75	12	4700	345
جمصة- دقهلية	الالومنيوم والادوات المنزلية	2	21	9	1250	136.65
مرسى مطروح	صناعات الملابس الجاهزة	1	45	12	2000	179.05
الفيوم	تجفيف وتعبئة النباتات الطبية	1	7	9	1000	36
ابو خليفة-الاسماعيلية	صناعة قطع غيار وسائل النقل الثقيل	1	15.5	9	1200	99.65
المنيا الجديدة	طحن وتعبئة كربونات الكالسيوم	1	15.5	9	500	69
اسيوط	الالكترونية وقطع غيار السيارات	2	25	9	1950	193
الوادى الجديد	الصناعات الغذائية	1	7	9	1000	36
اسوان	الصناعات الغذائية	2	52	9	3000	146
البحر الاحمر	المفروشات والصناعات الحرفية	1	45	12	2000	179.05
بئر العبد-شمال سيناء	صناعات الرخام والجرانيت	2	21	12	1900	95
الاجمالي		**14**			**27800**	**2033.05**

المصدر: الهيئة العامة للمشروعات الصناعية – بتصرف الباحثان

٥ التجارب العالمية الخاصة بمساهمة المشروعات الصغيرة في التنمية

١/٥ معايير إختيار التجارب

نظرا لأن الدراسة خاصة بالبيئة المصرية، ونظرا لصعوبة نقل تجربة أي دولة لدولة أخرص بصورة مباشرة، فإنه سيتم تحديد التجارب التي سيتم دراستها وتحليلها من خلال عدد من الجوانب بهدف تحقيق أقصي إستفادة منها في التجربة المصرية، وتلك المعايير هي:

- وجود قدر من التشابه بين التجربة محل الدراسة والبيئة المصرية، في أحد جوانب الدراسة (وليس بالشرط كلها).
- الطول النسبي لعمر التجربة للتأكد من تحقيقها، أو عدم تحقيقها، لأهدافها.
- توافر المعلومات عن التجربة
- إمكانية الإستفادة من التجربة في مصر

وسيتم دراسة الجوانب الخاصة بالنواحي الإدارية والتشريعية والمؤسسية على اعتبار أن هذه الجوانب هي المسئولة عن إدارة التنمية سواء في المشروعات أو في المدينة بصفة عامة.

٢/٥ الجوانب الإدارية والتشريعية والمؤسسية في التجارب المختلفة

سيتم تناول التجارب من خلال الهدف من البحث الذي حدد عدد من الجوانب تم من خلالها دراسة المشروعات الصغيرة في علاقتها بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم، وتتمثل تلك الجوانب في النواحي الإدارية/ السياسية، والنواحي التشريعية، والنواحي المؤسسية، على اعتبار أن هذه الجوانب هي المتحكمة في عملية إدارة التنمية في أي مجال، لذا فإنه سيتم عرض وتحليل التجارب من خلال هذه الجوانب لتحقيق الغرض من البحث.

*** تجربة الصين الشعبية**

استطاعت الصين أن توظف العامل البشري توظيفاً جيداً من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، ومنح تسهيلات للقروض طويلة الأجل لهذه المشروعات بحيث تحولت المنازل إلى ورش عمل صغيرة لتشجيع الاسر المنتجة، وبالتالي انخفض العجز وقلت نسبة البطالة وزادت معدلات الإنتاج، حيث تشارك ورش الأسر المنتجة بطريقة أو بأخرى في عمليات الإنتاج، أو التسويق أو الإعداد أو الدعم للمشروعات الكبيرة وتزودها بسلع وقطع إنتاجية وخدمات صغيرة، وشجعت الصين "حاضنات الأعمال" العملاقة، أي احتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها بالدعم والتمويل والدعاية والتشجيع، مقدمة في ذلك نموذجاً فريداً في النمو الاقتصادي، حيث تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية، وتشارك بنسبة ٦٠٪ من الإنتاج الصناعي للصين ويعمل فيها ٧٥٪ من القوي العاملة. (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠١٠) (رشدي، ٢٠١٧).

- **الجوانب الإدارية/ السياسية**

- الاستفادة من العامل البشري الكبير، حيث حولت هذا العدد الضخم من السكان إلى أسر منتجة وشجعتهم علي إقامة ورشهم و مشروعاتهم الخاصة.
- الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والصحة والتدريب.

- **الجوانب التشريعية**

- تعديل وتطوير الجهاز المصرفي لتيسير إجراءات حصول صغار المستثمرين علي قروض ميسرة وطويلة الآجل وأيضا توفير ضمانات وتأمينات لهم ضد مشكلات التعثر.
- تعديل السياسات المالية والنقدية لدعم المشروعات الصغير مثل منح إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية للأسر المنتجة وصغار المستثمرين.

- **الجوانب المؤسسية**

- احتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها، حيث ساهمت إنشاء هذه الحضانات في توسع الشركات الكبيرة في الإنتاج وتوفير استيراد مكونات الانتاج الصغيرة وساهمت أيضاً بشكل كبير في تخفيض نسبة البطالة فلا يوجد فرد لا يعمل في الصين.

*** تجربة كوريا الجنوبية**

تبنت الحكومة مجموعه من السياسات التي تهدف إلي تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة حجم المنشآت نفسها وزيادة حجم إنتاجها، حتى أصبحت المشروعات الصغيرة، والمتوسطة توجه ٦٠٪ من إنتاجها للمشروعات الكبير (علي ومحمد، ٢٠١٥) (رشدي، ٢٠١٧).

- **الجوانب الإدارية/ السياسية**

– إنشاء مدن صناعية.

– تدعيم التعاون بين المنشآت الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة لإحداث نوع من التكامل في الإنتاج.

– العمل على تبني سياسات تدعيم الادخار المحلي وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي.

– اتباع استراتيجيات الإحلال محل الواردات ثم التصنيع الموجه للتصدير.

- **الجوانب التشريعية**

– منحت الحكومة العديد من المزايا لتلك المشروعات مثل الإعفاءات الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من منتجات لا تنافس الإنتاج المحلي.

- **الجوانب المؤسسية**

– إنشاء هيئة لتشجيع تلك المشروعات تعمل على تقديم الدعم الفني، والإداري وتدريب العمال.

– أنشاء بنك خاص لتلك المشروعات، لتوجيه القروض لها وتوجيه الدعم المالي بهدف تشجيع إنتاج تلك المشروعات.

*** التجربة اليابانية**

تعتبر في مجال إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية، وقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعًا للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشاريع الكبرى على إنتاج المشاريع الصغيرة بدلاً من استيرادها من الخارج (علي ومحمد، ٢٠١٥) (رشدي، ٢٠١٧).

- **الجوانب الإدارية/ السياسية**

– تأمين الحكومة على المشاريع الصغيرة خوفاً من مخاطر الإفلاس، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية.

– إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

– تشجيع المشاريع الكبيرة على التكامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **الجوانب التشريعية**

– تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة.

– إيجاد نظام ضمان القروض الممولة للمشاريع الصغيرة.

– إمكانية الحصول على قروض بدون فوائد وبدون ضمانات.

- **الجوانب المؤسسية**

– إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع التي تهدف الى توفير المساعدات لمشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية.

– إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة .

*** التجربة التونسية**

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى تونس على أساس حجم الاستثمارات حيث لا يفوق حجم استثماراتها عن ثلاثة ملايين دينار تونسى وتبلغ نسبة المؤسسات التى لا يتجاوز حجم استثمارتها ٥٠ ألف دينار تونسى حوالي ٩٧٪ من اجمالى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي مؤسسات ناشطة فى قطاع الصناعات التقليدية، وترتكز التجربة التونسية على مجموعة من الجوانب لتنمية المشروعات الصغيرة (عبادي، ٢٠١٥)

- **الجوانب الإدارية**

اعتمدت للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جملة من المحاور التى تهدف إلى توفير مناخ مستقر يراعى خصوصيات هذا النوع من المشروعات ويسمح بتعزيز آليات التصرف داخلها ويساهم فى تطوير إنتاجيتها وتتمثل هذه المحاور فى:

- سياسات الدعم الفنى من خلال دعم الهياكل الاستشارية وتطوير هياكل الاحاطة وتوفير برامج المساندة وتعزيز كفاءة البنية الاساسية،
- سياسات الدعم التمويلى من خلال آليات تسهيل التمويل الوطنى والاجنبى للمشروعات،
- الدعم المؤسسى من خلال آلية توحيد وتبسيط الاجراءات الادارية وتحسين مناخ الاستثمار.

- **الجوانب التشريعية**

ركزت تونس، على تشجيع المبادرة الشخصية في مساهمة القطاع الخاص. وصدرت في هذا الشأن قوانين عدة من بينها القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن الشركات التجارية والقانون رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٧، بشأن المبادرات الاقتصادية وجاء قانون المبادرات الاقتصادية ليضيف إلى القوانين القائمة أحكامه التي استهدفت تيسير إنشاء المشروعات وتأسيس الشركات، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتيسير التمويل، والتدريب المهني، وإجراءات الانضمام للشركات، وكذلك تشجيع التنمية الإقليمية،

- **الجوانب المؤسسية**

خصصت تونس مجموعة من الجوانب المؤسسية الخاصة بالمشروعات الصغيرة تشمل مؤسسات الدعم الفنى مثل الصندوق الوطنى للتشغيل والصندوق الوطنى للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغيرة، صندوق المساعدة على الانطلاق ومركز الانشاء والتدريب فى الحرف التقليدية، وفى مجال التمويل والتسويق يوجد مجموعة من المؤسسات مثل صندوق التضامن الوطنى، والبنك التونسى للتضامن فى باب المهن الصغيرة، صندوق تشجيع التصدير.

*** التجربة الهندية**

تعرف المشروعات الصغيرة في الهند بالمشروعات التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية ٦٥ ألف دولار، أما المشروعات المتوسطة فهي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية ٧٥٠ ألف دولار. وتضم هذه المشروعات أكثر من ٣ ملايين وحدة انتاجية، وتسعى الحكومة الى نشر هذه المشروعات فى التجمعات صغيرة الحجم بالحضر والريف من خلال جهاز "ادارة المشروعات الصغيرة والريفية " وترتكز التجربة الهندية على مجموعة من الجوانب التى تعتمد على العديد من المحاور الأساسية لتعزيز دور المشروعات الصغيرة
(القمحاوي، بدون تاريخ)

- **الجوانب الإدارية**

تعددت الجوانب الإدارية الداعمة للمشروعات الصغيرة، حيث تبلورت في عدة محاور من أهمها :

- الحماية: حيث أصدرت الحكومة قرارًا بتخصيص ٨٠ سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها المشروعات الصغيرة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار.
- توفير البنية الأساسية من خلال إقامة المجمعات الصناعية التي تشمل شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي، وإنشاء الطرق ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية.
- التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، حيث ألزمت المشروعات الكبيرة بتقديم كافة المعلومات المتاحة للمشروعات الصغيرة .من خلال اشتراك المشروعات الصغيرة في تصنيع ٣٠٪ من الأجزاء في المعدات الهندسية الثقيلة ٤٥٪ من المعدات الهندسية المتوسطة ٢٥٪ من وسائل النقل، و٤٠٪ من المنتجات الاستهلاكية.

- **الجوانب التشريعية**

- الإعفاءات الضريبية على ان يتدرج عكسيا مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي تدريجيا مع الزيادة التدريجية في رأس مال المشروع الصغير.

- **الجوانب المؤسسية**

- إنشاء جهاز "إدارة المشروعات الصغيرة والريفية"، الذي يهدف إلى إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال تنمية المشروعات، من خلال إعادة صياغة القوانين والسياسات الخاصة بها، كما يقوم بإنشاء المعاهد التدريب ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا ودراسات الجدوى المتخصصة .
- إنشاء صندوق المساعدة في تطوير تكنولوجي، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات رصدت له ٥٠ مليون دولار.

٣/٥ الدروس المستفادة من دراسة التجارب العالمية

تشير التجارب العالمية الناجحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى انه يجب وجود إطار ومنهج واضح وأهداف محددة لتنمية هذه المشروعات من خلال إتباع السياسات التالية:

- وجود إستراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة وتوافقها مع السياسة الاقتصادية للدولة.
- إستحداث أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة المشروعات الصغيرة.
- تنظيم المشروعات الصغيرة غير الرسمية.
- إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة (تتضمن عدد ونوع وحجم هذه المشروعات وتوزيعها جغرافياً وقطاعياً) مع توحيد أسس ومعايير إعداد البيانات على المستوى القومي.
- توفير دليل شامل بالقوانين التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع العمل على تيسير الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تحكم تسجيل وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل بعض مواد قانون المنشآت الصغيرة خاصة فيما يتعلق بنسبة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات الحكومية.
- تفعيل دور البنوك كمؤسسات تمويلية تساهم في تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة مناسبة لصغار المستثمرين والصناع، مع مزيد من التوعية ببرامج البنوك في هذا الشأن.
- تحفيز المشروعات الصغيرة من خلال إجراء التعديلات الضريبية اللازمة بإعفاء الأرباح التي تحققها تلك المشروعات والغير ممولة من الجهات الحكومية من الضرائب لمدة زمنية.
- التوسع في أقامة حاضنات الأعمال ومراكز التكنولوجيا المتخصصة لتشجيع إقامة شركات متخصصة في تنمية المشروعات الصغيرة مثل الشركات القابضة يتبعها عدد من المشروعات الصغيرة جغرافيا أو قطاعياً.
- إنشاء مراكز لتدريب العمالة بالمشروعات الصغيرة ومساعدتها في تطوير النظم الإدارية والفنية والمحاسبية والتسويقية بها
- تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:
  - تفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري بالخارج للتعرف منهم على الفرص التصديرية بدول العالم المختلفة والاستفادة منها.
  - إنشاء شركات أو بيوت خبرة متخصصة توفر المعلومات اللازمة لتلك المشروعات عن السلع المطلوبة للتصدير وأماكن تسويقها وتوقيتها.
  - العمل على تخفيض تكلفة المنتج النهائي من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على المواد الخام المستوردة مع تخفيض تكلفة النقل لهذه المنتجات ومساعدتها في تحسين جودة منتجاتها لتتمكن من المنافسة في الخارج.
- العمل على زيادة عدد المعارض بالمحافظات والمدن والقري الكبري لعرض منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقابل تكلفة مخفضة.
- زيادة التنسيق بين الوزارات والإدارات المحلية بحيث يتم تقديم الخدمات المقدمة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكفاءة عالية.

٦ نتائج البحث: آليات تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم من خلال المشروعات الصغيرة

١/٦ معوقات نجاح المشروعات الصغيرة في تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم

يواجه القطاع الخاص، المساهم الرئيسي في المشروعات الصغيرة، التي يمكن أن تساهم فى تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم بمصر مجموعة من المعوقات التى قد تفوق التحديات العامة التى يواجه فى عموم مصر والتي يمكن أن تتمثل في:

- معوقات في إدارة التنمية:

تتمثل فى عدم ملائمة بعض القوانين والتشريعات لتطوير عمل القطاع الخاص وتظهر هذه المعوقات فى القيود الحكومية المفروضة فى القوانين التي تنظم عمل مختلف اشكال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص فى تمويل المشروعات والآليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة في صنع قرار التنمية ومن اهم هذه القيود:

- المركزية الشديدة وسيطرة العاصمة (العواصم) هلي مقاليد الأمور.
- ضعف دور المحليات فى دمج القطاع الخاص بخطط التنمية المحلية.
- الضعف الشديد في الرؤي والكوادر والموارد في المحليات.
- انخفاض معدلات التنمية خارج المدن الكبرى والتى تمثل البيئة المناسبة لعمل تلك المشروعات.
- ضعف برامج تنمية الموارد البشرية المقدمة لرجال الاعمال المستهدفين فى برامج الشراكة.

- معوقات إدارية تنظيمية مؤسسية:

تتمثل فى طبيعة وشكل النظام الادارى للمشروعات الصغيرة بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم والذي يعيق تحقيق اهدافها وتظهر هذه التحديات فى كل من:

- ضعف الإدارة المحلية في التجمعات صغيرة الحجم في عملية الرصد والمراقبة واعداد تقارير تقييم الاداء والابلاغ عن المخالفات ونشر الاجراءات التى تتخذها تلك المشروعات للتقويم الذاتى.
- ضعف برامج بناء القدرات الذاتية والقدرة على صياغة الرؤية ووضع الاستراتيجيات.
- عدم وضوح آليات الادارة داخل تلك المشروعات كالشفافية والمساءلة والمحاسبة.
- ضعف التنسيق بين المشروعات العاملة فى نفس المجال وانعدام التعاون لبناء التحالفات بينها مع غياب ثقة رجال الاعمال فى بعضهم البعض.
- عدم وجود مساندة اعلامية حقيقية للعديد من المشروعات الناجحة فى تلك التجمعات العمرانية صغيرة الحجم بما يحقق لها مساندة حقيقة من جانب الدولة.
- غياب الاستراتيجية الإنمائية عن معظم المشروعات والعمل بدون رؤية تنموية.

- معوقات سياسية/ اقتصادية:

- عدم وضوح آليات التمويل المحلي وتشتت مصادره وأولوياته وتنعكس كل هذه التحديات على برامج عمل المشروعات الصغيرة فى مجال التنمية المحلية للتجمعات العمرانية صغيرة الحجم، حيث يتضح انعكاسات هذه التحديات على مساهمتها فى تنفيذ برامج التنمية المحلية ويظهر تحليل آليات مساهمة القطاع الخاص بتلك المشروعات مدى انعكاس منظوماته الثلاثة (الادارة –التمويل –الدعم الفنى) على بيئة عملها الداخلية والخارجية.
- عدم وضوح الاستراتيجية الإنمائية عن كثير من المشروعات التى يقوم بها القطاع الخاص حيث يتبنى هذا القطاع الخاص المشروعات ذات البعد الربحى (حيث يتحول من الانتاج إلى التجارة والتوزيع للمنتجات المستوردة).

٢/٦ آليات تفعيل دور القطاع الخاص فى المشروعات الصناعات الصغيرة بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم

من خلال بيان ماهية هذا الدور وأهميته والصعوبات التي يمكن ان تعترض مسيرة مساهمة القطاع الخاص وكذلك العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية التي يمكن ان تؤثر على ادائه، تتحدد الظروف المؤثرة في فاعلية مساهمة القطاع الخاص في إطار شبكة من العلاقات، وأهم هذه العلاقات هي العلاقة بين القطاع الخاص من ناحية وبين كل من الدولة والجهات الممولة والمشروعات المستهدفة والمستفيدة، من ناحية اخرى ويمكن تحديد تلك العلاقة فيما يلي:

- **الدولة:** رغم كثرة حديث الحكومة عن أهمية الشراكة وضرورتها لتحقيق التنمية بشكل عام وتنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم بشكل خاص فإن الدولة مازالت لها اليد العليا في هذه العلاقة، وتعتبر التشريعات المنظمة لشكل الشراكة احدى الآليات المؤثرة في هذه العلاقة، فعملية مراجعة التشريعات المؤثرة على تلك العلاقة تمثل المدخل الفاعل والمؤثر فى تحقيق الشراكة الفاعلة.
- **الجهات المنظمة المركزية:** عدم وجود جهة واحدة لها السلطة في توجيه وقيادة أنشطة المشروعات الصغيرة، سواء على مستوي الدولة أو المحافظات، دون التقيد بالجوانب التقليدية التي تسببت في أن النسبة الغالبة من تلك من تلك المشروعات الصغيرة تصنف باعتبارها مشروعات غير رسمية، وقد

حاول الصندرق الإجتماعي للتنمية بالقيام بهذا الدور، إلا أنه لم ينجح بالصورة المتوقعة نتيجة للعديد من الإرث الإداري المترسخ في الدولة وموظفيها.

- **الجهات المنظمة المحلية:** وجود جهات محلية (جمعيات، صناديق، ...إلخ) على مستوي مجموعة التجمعات صغيرة الحجم، سواء على مستوي المراكز أو المحافظات، لتنظيم وتوجيه المشروعات في التجمعات بحيث تشكل في مجملها منظومة إقتصادية تساهم بالفعل في تنمية التجمعات صغيرة الحجم لتنمية المجتمع المحلي بالفعل.
- **الجهات الممولة:** يؤدي الاستغلال غير الرشيد لبرامج التمويل الحكومى من طرف القطاع الخاص والموافقة على متطلبات الجهات المانحة وشروطها إلى زيادة تكاليف الانتاج، ومن ثم صعوبة السداد وتحتاج هذه العلاقة إلى زيادة وعي القطاع الخاص بضرورة استقلاله وزيادة اعتماده على موارد الذاتية.
- **المشروعات المستهدفة:** تمثل الانشطة المحلية احدى المشروعات المستهدفة للقطاع الخاص بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم مما يؤدى الى محدودية فرص الاستثمار وربما كان أحد أسباب ذلك استمرار الرؤية التراثية لمنتجات هذه التجمعات العمرانية صغيرة الحجم والتى ارتبطت بالمواد الخام المحلية دون النظر الى امكانية الشراكة فى تسويق مثل هذه المنتجات.

٣/٦ مقترحات لزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة في تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم

تبنت التجارب العالمية مجموعة من المقترحات لإيجاد وسائل لمساهمة القطاع الخاص فى المشروعات الصغيرة معتمدة على عدد من المحاور، وسيتم تطوير تلك الجوانب بما يفيد تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، والتي يمكن أن تتمثل في:

- وجود توجه ودعم سياسي لهذا الإطار في إطار التفاعل بين السياسات التنموية بان تشتمل كل منها على المشروعات الصغيرة في التجمعات صغيرة الحجم ليتم تنفيذها بموجب استراتيجيات عمل تؤكد التفاعل بين مساهمات القطاع الخاص وبرامج الحكومة فى التصدى للقضايا المحلية مثل البطالة وخلق فرص عمل بالمشروعات الصغيرة، مشروعات تشغيل ورعاية الاسر، وهي القضايا التي يمكن ربطها بالمشروعات الصغيرة.
- توفير إطار إداري (جهة مسئولة) على مستوي الدولة، لها من الصلاحيات ما يمكنها من دعم المشروعات الصغيرة في التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، تكون فروعها في المحافظات، والدور المركزي على مستوي الدولة هدفه عملية تنظيم أعمال التنمية والمساعدة والترويج محليا وربطها مع المشروعات المتوسطة والكبري (ضرورة ربطها مع وزارة الصناعة وهيئة التنمية الصناعية، وجميع الجهات والهيئات الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بالمشروعات الصغيرة).
- تهيئة البيئة المحلية في تلك التحمعات تساعد عمل القطاع الخاص في التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، مثل تعديل القوانين وتسهيل الاستثمار وإقتراح محفزات لإنشاء مشروعات بها تعتمد علي البيئة المحلية سواء كانت في العمالة أو المواد الخام، ورسم سياسات تساهم فى تسهل عملية جذب راس المال لتمويل المشروعات الصغيرة في التجمعات صغيرة الحجم، ومنح نظم وتسهيلات في المحافظات والتأكيد علي التوزيع المكاني لتلك المشروعات في التجمعات العمرانية صغيرة الحجم، وربط هذه الخطط بمشروعات وخطط تنمية المحافظات والمراكز والتجمعات العمرانية. .
- دمج مشروعات التنمية المحلية بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم الاقل نمو اقتصادى مع خطط القطاع الخاص كآلية للتنمية الاقليمية لاستفادة القطاع الخاص من برامج التنمية الحكومية.
- تفعيل فكرة الحضانات وربط المشروعات الصغيرة بالمشروعات المتوسطة والكبري، حيث تحظى باهتمام كل من القطاعين العام والخاص وتمثل منظمات تنموية تحوي حزم متكاملة من الخدمات وتراعى المشروعات الناشئة لمواجهة متطلبات الإنشاء والتشغيل مما يساهم فى زيادة القدرة على البقاء والنمو لتلك المشروعات، ووضع خطط للربط بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبري، ومنح محفزات للشركات الكبري التي يدخل في مكوناتها مخرجات المشروعات الصغيرة لتشجيع المشروعات الكبرى على رعاية المشروعات الصغيرة.
- تشكيل جهة (يفضل أن تكون غير حكومية مثل "صندوق/مؤسسة/؟؟؟ تنمية المشروعات الصغيرة بمحافظة ...،") بكل محافظة مسئولة عن تنمية المشروعات الصغيرة بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم، ويكون لها من الصلاحيات ما يمكنها من تنفيذ المقترحات.

- ربط خطط المشروعات الصغيرة بالتجمعات العمرانية صغيرة الحجم بمنظومة الأنشطة (فكرة المجمعات الصناعية، أو فكرة عناقيد المشروعات) التي يمكن أن تكون داخل كل محافظة أو في الإقليم الإقتصادي بالمشاركة بين المحافظات.
- إضافة مكون المشروعات الصغيرة في دراسة المناطق المختلفة سواء على المستوي الاقاليم الاقتصادية أو المحافظات أو المراكز أو التتجمعات العمرانية بأنواعها المختلفة، مع التركيز على انعكاس ذلك على التجمعات العمرانية صغيرة الحجم.

الخلاصة

من خلال تحليل معوقات وأسباب نجاح تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم وإمكانية تنميتها من خلال المشروعات الصغيرة، أمكن تحديد مجموعة من المحاور التي تعمل معا لإنجاح عملية التنمية، وتتمثل في محور السياسات الاقتصادية من خلال وجود دعم سياسي وتسهيلات مالية وإقتصادية لتلك المشروعات، ومحور إدارة التنمية العمرانية من خلال توفير البيئة المناسبة في المحليات للقيام بهذا الدور، ومحور التنمية المؤسسية من خلال وجود إطار إداري مسئول عن ربط تنمية التجمعات العمرانية صغيرة الحجم بالمشروعات الصغيرة، وذلك كله لتشجيع القطاع الخاص علي توطين المشروعات الصغيرة في التجمعات صغيرة الحجم بإعتبارها قطاع التنمية الإقتصادية الملائم لهذه التجمعات.

المراجع References

- ابو العيون، أشرف. (٢٠٠٧). دور سياسة التنمية الحضرية نحو تلبية متطلبات إسكان الفقراء فى مصر. المؤتمر المعمارى الدولى السابع، ٢٣-٢٥ أكتوبر. اسيوط: كلية الهندسة.
- Abo-loyoun. A. (2007). The Role of Urban Development Policy Toward Fulfilling the Needs of Housing for the Poor. The 7th International Architectural conference - Housing for the poor-Problems and solutions, 23-25 Oct. Egypt, Assiut: faculty of engineering.
- المحروق، ماهر حسن، ومقابله، إيهاب. (٢٠٠٦). مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة. الأردن، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- Al-Mahrouq, M. H., & Mokabla, A. (2006). Small and Medium Projects the Importance and Constraints. Jordan, Oman: the Arab Academy for Banking & Financial Sciences, Small and Medium Enterprises center.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. (٢٠١٦). واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. القاهرة، مصر.
- CAPMAS. (2016). The Reality of Small and Medium Industries in Egypt (2009-2015). Central Agency for public Mobilization and Statistics. Cairo, Egypt.
- العبادي، سمير.و حبيب، ميساء. (٢٠١٥). المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي. الاردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- Abbadi, S. (2015). Funded Small-Projects and their Development Impact. Jordan: Academic book Center.
- الأسرج، حسين عبد المطلب. (٢٠٠٦) مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩. القاهرة: مطابع مؤسسة الأهرام
- Alasrag, H. (2006). The Future of Small Projects in Egypt. Al-Ahram Economic Book, 229. Cairo: Egyptian General Book Authority.
- البرادعى، منى. (٢٠١٦). المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الوسط المفقود والحصول على التمويل. مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- ما وراء الحدود الوسط المفقود، ٢٦ سبتمبر. مصر، القاهرة: البنك المركزى المصرى.
- Al-bradie, M. (2016). Small and Medium Projects: Missing Link and Funding. Conference on Small and Medium Projects (SMEs) - Beyond Borders, Missing Link, 26 September .Egypt, Cairo: The Central Bank of Egypt.
- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء. (٢٠١٠). المؤسسات غير المصرفية الحكوميه ودورها فى تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ووزارة التخطيط، القاهرة، مصر.
- CAPMAS. (2010). Government Non-Banking Institutions and their Role in Microfinance in Egypt, Cairo, CAPMAS and Ministry of planning and Economic Development.

- على، أبو بكر. ومحمد، سالمة. (٢٠١٥) ، تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغري والمتوسطة. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال. جامعة مصراتة، ليبيا.

- Ali, A. & Mohamed. S. (2015) International Experiences in the Development and Development of Micro- and Medium-sized Enterprises. Journal of Economics and Business Studies. Misurata University, Libya.

- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري. (٢٠١١). المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة امل للاقتصاد المصري. ادارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، القاهرة، مصر.

- Industrial Development and Workers Bank of Egypt IDWBE. (2011). SMEs are a glimmer of hope for the Egyptian economy. Department of Planning, Research and Internal Development, Cairo, Egypt.

- القمحاوى، حسن. (بدون تاريخ). الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند. تم الاسترجاع من الرابط http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/387.htm

- Al-kamhawy, H. (No date). SMEs are Development key in India. Retrieved from: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/387.htm

- خضر، حسان. (٢٠٠٢). تنمية المشروعات الصغيرة. دورية جسر التنمية، المعهد العربى للتخطيط، الكويت. ٩.

- Khedr, H. (2002). Small Enterprise Development. Development Bridge, Arab planning Institute, Kuwait. 9.

- رشدى، أحمد. (٢٠١٧). تجارب دولية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية. مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

- Roshdy. A. (2017). International Experiments: Small and Medium-Sized Enterprises in Economic Development. Al- Badeel Centre for Studies and Research, Cairo.

- شحاته، محمد، ٢٠١٦، الاطر الداعمة لتفعيل مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات الصغيرة بالمدن الهامشية. مؤتمر المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة كرافد للتنمية دور البلديات والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في إنجاحها. الأردن، عمان: المعهد العربي لإنماء المدن

- Shehata. M. (2016). Supporting Frameworks for Activating Private Sector Contribution to Small-Scale Projects in Marginal Cities. Conference on Small Enterprises and Productive Families as a Service for Development: The Role of Municipalities and the Public and Private Sectors. Jordan, Oman: Arab urban development institute.

- وفيق، طارق.(١٩٩٨). فى مسألة الحوار والمشاركة الاجتماعية فى مصر. القاهرة: المكتبة الأكاديمية

- Wafik, T. (1998). On the Question of Dialogue and Social Participation in Egypt. Cairo: Academic Library.

- عبد الباقي، صابر أحمد. (٢٠٠٩). المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة. تم الاسترجاع من خلال https://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/88496

- Saber, A. (2009). Small Enterprises and their Impact on the Eradication of Unemployment. Retrieved from https://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/88496

- عبد الغني، سماح مصطفي. (بدون تاريخ). تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية. وزارة المالية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

- Abdul-gany, S. (No date). Activating the Role of Small Enterprises in the Service of Egyptian Economic Development Objectives. Ministry of Finance, Central Directorate of Financial Research and Administrative Development, Cairo, Egypt.

- قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم١٤١ لسنة ٢٠٠٤ (مصر).

- Small Enterprises Development Act 141 of 2004 (Egypt).

- الصوص، سمير زهير. (٢٠١٠). بعض التجارب الدوليه في مجال تنميه وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة - نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين. وزاره الاقتصاد الوطني، فلسطين.

- Al-Sows, S. Z. (2010). International Experience on Development of Small and Medium Enterprises - Models that can be Applied in Palestine. Ministry of National Economy, Palestine.

- وزاره الاقتصاد الوطني (٢٠١٠). بعض التجارب الدوليه في مجال تنميه وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فلسطين.
- الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية https://impa.gov.eg/

- INDUSTRIAL AND MINING PROJECTS AUTHORITY, https://impa.gov.eg/
- Becky McCray, ٢٠١٢, 20 small business ideas for small towns- http://smallbizsurvival.com/wp-content/uploads/2012/07/BizIdeaBooklet.pdf
- Emily Robbins, 2017, BIG IDEAS FOR SMALL BUSINESS REPORT- national league of cities - CENTER FOR CITY SOLUTIONS AND APPLIED RESEARCH- http://www.nlc.org/sites/default/files/

Small projects as one of the axes of the development of small settlements

Abstract

The main issue o the research is to examine "The role of small projects in economic/urban development in small urban settlements". These urban settlements are often marginalized for many reasons, most notably their inability to influence the political, economic and social environment, which eventually led to their isolation and increased the gap between these urban settlements and the rest of the urban settlements in Egypt, in an effort to reduce the variance between urban settlements in Egypt and increase the role of small urban settlements, this topic will be addressed through two main aspects to achieve development, urbanization and economy in Egypt, the first aspect: The importance of small projects in small urban settlements, as a spatial dimension, as one of the mechanisms of reducing the variance between the urban settlements by rebalancing the economic base of stability and development and on the other hand increasing the urban and population capacity, the urban balance within the region, whether at the local (Markaz or Governorate) or regional level, the aspect of these urban settlements are: small market and population size, low level of human resources available, poor level of infrastructure and services, financing limitations and the weakness of its mechanisms. These small urban settlements can neither attract nor provide an attractive and incubating environment for projects. So, they may be more likely to attract small projects that can provide the right environment for them.

The second aspect is small projects, which constitute the backbone of economic and social development in developing countries, through their direct contribution to the economic dimension by empowering employment, providing training opportunities, improving the level of production, contributing to the total value-added, increasing incomes and contributing to the social dimension and providing goods and services to different community groups.

Since the current trend of the state is not to directly support economic activities, and because the structure of small urban settlements is more suitable for small projects, thus the main issue of research is the importance of encouraging the private sector to establish small projects in small urban settlements through the introduction of a group of the administrative and regulatory aspects and identifying mechanisms to increase this role and attract more small projects to achieve the objectives of economic and social development and achieve a part of the balance lost between the urban settlements in Egypt.

Key words: Small urban settlements - Small projects - Administrative, legislative and institutional aspects